

<https://www.doi.org/10.31918/twejer.2361.41>

e-ISSN (2617-0752)

p-ISSN (2617-0744)



# المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه والبحث عن الموضوعية في كتابة التاريخ

(إشكالية النظرية والتطبيق)

د. بوتان توفيق مغديد

جامعة سوران

[botan.maghdid@soran.edu.iq](mailto:botan.maghdid@soran.edu.iq)

## ملخص البحث:

يعتبر المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه (Leopold Von Ranke) رائداً في الكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر. بفضل منهجه النقدي واستحدثه للحلقات الدراسية، التي عدت نقطة مفصلية في حقل الكتابة التاريخية في العصر الحديث، ساهم في نقل كتابة التاريخ من حقل الفلسفة والأدب والهواية إلى مسعى علمي وحقل أكاديمي مستقل. سعى رانكه إلى إثبات أن التاريخ لا يقل عن الفروع الأخرى من العلوم. فبحسب رانكه إذا ما اتبع المؤرخ منهج علمي صارم، فإن بإمكان المؤرخ إعادة بناء الحدث التاريخي بموضوعية تامة خالية من الذاتية، ولتحقيق ذلك طالب رانكه المؤرخين باتباع منهجية علمية في كتابة التاريخ تستند إلى: العودة إلى المصادر الأصلية، ونقد تلك المصادر، ومن ثمة عرض الحقيقة المجردة كما حدثت فعلاً.

وقد انطلقت هذه الدراسة من جملة أسئلة واستفسارات منها: هل استطاع رانكه فعلاً تأسيس منهج تاريخي احترافي؟ وهل يا ترى باستطاعة المؤرخ إذا ما اتبع منهج رانكه في كتابة التاريخ أن يكتب بموضوعية تامة وخالية من الذاتية؟ وهل استطاع رانكه نفسه تحييد ذاتيته وتحييد السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عصره لبلوغ هذا الكمال الذي دعا إليه؟.

**الكلمات الدالة:** ليوبولد فون رانكه، الكتابة الموضوعية في التاريخ، الكتابة التاريخية في ألمانيا، الكتابة التاريخية في الغرب.

## المقدمة:

ماهي الموضوعية؟ وهل بإمكان الباحث أن يكون موضوعياً؟، سؤال قديم جديد. حاول كثير من الفلاسفة الإجابة عنه بدأ من فلاسفة الاغريق أمثال سقراط وأرسطو مروراً بفلاسفة المسلمين أمثال ابن سينا وابن الهيثم وحتى العصر الحديث أمثال جون لوك. ورغم تلك المحاولات إلا أننا لم نصل بعد إلى إجابة متفق عليها. أما في سياق كتابة التاريخ فإن المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه يعتبر من قبل العديد من المؤرخين من أبرز دعاة الكتابة الموضوعية، بل والمؤسس لمنهجية كتابة التاريخ الاحترافية في العصر الحديث.

رغم أننا لا نختلف كثيراً من أن رانكه كان من أوائل الذين دعوا إلى منهجية علمية في كتابة التاريخ بل والمؤسس للكتابة التاريخية الاحترافية في الغرب. إلا أن أهمية الدراسة هذه تتبع من أن المنهج الذي دعا إليه رانكه في كتابة التاريخ وتأكيدده على كتابة التاريخ بموضوعية بحتة، وبعيدا عن الذاتية لإعادة بناء الماضي كما حدث فعلا لم تبحث بالشكل المطلوب؛ لذا فإن المقال يركز على: إمكانية تطبيق ما دعا إليه رانكه من موضوعية تامة، بالإضافة إلى مناقشة معظم الانتقادات التي وجهت إلى موضوعية رانكه، ثم محاولة تحليل كتابات رانكه ومدى التزامه بمنهجيته الذي دعا إليها.

وتطرق البحث أيضا إلى آراء رانكه حول الشرق عامة والمسلمين والعرب خاصة والذي تأثر بالنظرة النمطية والآراء المسبقة للمجتمعات والثقافات الشرقية المتعددة التي وصفها أدوار سعيد بالمفاهيم والصور النمطية للغرب عن الشرق في كتابه "الاستشراق" و لم تبحث - على حد علمنا - من قبل، حتى من كبار المؤرخين العرب الذين كتبوا عن تطور المنهج التاريخي في الغرب؛ حتى الأستاذ القدير وجيه كوثراني الذي ألف كتابا قيما حول تطور كتابة التاريخ المعنون (تاريخ التاريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج) وكتاب الأستاذ قيس ماضي فيرو (المعرفة التاريخية في الغرب : مقاربات فلسفية وعلمية وادبية) لم يتطرقا في كتابيهما إلى تلك النواحي المنهجية في كتابة التاريخ عند رانكه.

وقد أوضح هذا البحث أن المعرفة الموضوعية البحتة للحدث الماضي غير قابلة للتحقيق، فالمؤرخ نتاج سياقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبعبارة أخرى فإن المؤرخين - كغيرهم من المختصين - ليس بإمكانهم بلورة وجهة نظر إلى الأحداث التاريخية خارج تلك السياقات، إنهم دائما جزء من المجتمع الذي ينتمون إليه والذي بدوره يحدد في أغلب الأحيان نظرته للعالم والأحداث من حولهم؛ إذن المؤرخ منحاز بطبعه بل ومن دون إرادته. وبالتالي فإن أفضل ما في وسعه هو أن يكونوا على دراية بتحيزه تجاه الأحداث الماضية بدلا من انكار ذلك التحيز بداعي الموضوعية.

وقد أوضح هذا المقال أيضاً أنه حتى رانكه الذي كان من أوائل الدعاة إلى الموضوعية كمؤرخ محترف، ورغم ادعائه باستخدام طريقة علمية صارمة

لإنتاج وجهة نظر محايدة حول الأحداث الماضية، لكنه هو نفسه لم يتمكن من تحقيق هذا المبتغى. وفي نهاية البحث وصل الباحث إلى استنتاج مفاده أن الموضوعية التامة التي دعا إليها ليوبولد فون رانكه غير قابلة للتطبيق لأسباب إبستمولوجية (نظرية المعرفة) وبنويوية في علم التاريخ ذكرناها في الدراسة.

### رانكه حياته وأعماله

ليوبولد فون رانكه (١٧٩٥-١٨٨٦)، مؤرخ ألماني رائد في إرساء المنهج العلمي لكتابة التاريخ في القرن التاسع عشر، ويعتبر منهجه نقلة نوعية في كتابة التاريخ في العصر الحديث، بل ويرى العديد من المؤرخين بأنه المؤسس الحقيقي للكتابة الاحترافية للتاريخ في العصر الحديث ( Iggers, 2011, p. 1; Boldt, 2019, p. 1; Iggers, 2011, p. xv; Krieger, 1977, p. ix).

ولد رانكه من عائلة لوثرية في ألمانيا وانضم إلى المدرسة البروتستانتية في شولپفورتا (Schulpforta). درس اللاهوت وفقه اللغة الكلاسيكية في جامعة لايبزيغ (Leipzig) (Iggers, 2011, p. xv). على غرار العديد من علماء عصره الألمان، ركز رانكه على فقه اللغة والترجمة وعرض النصوص. وحصل على شهادة الدكتوراه عام 1817، ثم أصبح مدرسا في مدرسة فرانكفورت الثانوية، بين عامي ١٨١٨-١٨٢٥ ( Bourne, 1896, p. 22; Boldt, 2019, p. 8-387). استمر بعد هذا الوقت بصياغة تجربته في كتابة التاريخ في العديد من الجامعات الألمانية إلى أن استقر في جامعة برلين ونال لقب الاستاذية هناك (Iggers & Moltke, 1973, p. xxx). تقاعد رانكه في عام ١٨٧١ إلا أنه واصل الكتابة حتى وفاته في ٢٣ أيار عام ١٨٨٦ (Boldt, 2019, p. 266).

في عام 1824 نشر رانكه اول كتاب له بعنوان تاريخ الشعوب اللاتينية والجرمانية (*History of the Latin and Germanic nations*) مع ملحق بعنوان نقد حول منهج المؤرخين المعاصرين (*Zur Kritik neuerer Geschichtsschreiber*) والتي تضمنت أفكاره الأولية حول "مهمة المؤرخين". ذكر رانكه في كتابه المذكور قوله الذي يعتبر من أكثر ما اقتبس منه (*wie es eigentlich gewesen*)، بمعنى أن التاريخ يجب أن "يكتب كما حدث فعلا" (Ranke, 1824, p. 5). يعتبر هذا الكتاب أهم أعمال رانكه النقدية في

كتابة التاريخ، و كان لهذا العمل الفضل في الشهرة التي حصل عليها رانكه فيما بعد. إذ حصل بعدها على كرسي الأستاذية في جامعة برلين في عام ١٨٣٩ (Boldt, 2019, p. 97). وحصل فيما بعد على العديد من الأوسمة الشرفية، منها لقب النبيل، حيث أضاف اللاحقة "Von"<sup>(١)</sup> إلى لقبه في عام ١٨٦٥ وأصبح مواطناً فخرياً في عام ١٨٨٥.

### رانكه ومنهجية الكتابة التاريخية

أضاف رانكه الكثير للكتابة التاريخية. فبالإضافة إلى كونه مؤرخاً قديراً في عصره، إلى جانب العديد من المؤرخين المعاصرين له، إلا أن ما يميز رانكه عن غيره بأنه:

أولاً: ساهم في وضع الأسس الاحترافية والمنهجية لكتابة التاريخ ووضع الأسس للمدرسة الوضعية في التاريخ. والذي ساهم بدوره في نقلة نوعية في علم التاريخ. إذ نقل التاريخ من التشكيك في كونه نوعاً من أنواع الأدب إلى علم له أسسه وأركانه العلمية.

ثانياً: على غرار داروين وريمان اللذين استبدلا قاعات المحاضرات بمختبرات تطبيقية، أصبح رانكه نموذجاً أولياً لتدريب المؤرخين على اتباع المنهج العلمي من خلال حلقاته الدراسية (Seminars). وأصبحت حلقات رانكه الدراسية نموذجاً يحتذى بها في الكثير من أنحاء العالم، لا سيما الغرب. وعلى إثر ذلك ظهر جيل جديد من مؤرخين مهنيين تخرجوا من الجامعات العلمية في الغرب والذين تشبعوا بالروح العلمية والسعي في كتابة التاريخ بموضوعية بحتة (Iggers, 2011, p. xi).

ولعل أهم ما ميّز رانكه عن معاصريه آنذاك، إصراره على إعادة بناء الحدث التاريخي بموضوعية تامة، والابتعاد كلياً عن الذاتية في كتابة التاريخ. وأظهر رانكه في كتاباته وعياً وسعياً واضحاً لكتابة التاريخ بموضوعية وخالية من الذاتية؛ أي إعادة تشكيله كما حدث بالفعل. وبعبارة أدق أصبح هدف المؤرخ - أياً كان - الأساسي بل والحصري هي محاولة إعادة بناء الماضي كما حدث دون أي تأثير ذاتي أو خارجي.

واستندت موضوعية رانكه إلى إيمانه الصريح بوجود الحقيقة التاريخية وقدرة المؤرخ المهني على استعادة تشكيل هذه الحقيقة من خلال منهجية موضوعية لدراسة الماضي.

ولتحقيق نسخة موضوعية أو ربما مطابقة لما حدث فعلا في الماضي صاغ رانكه منهجيته التي بموجبه يحتاج المؤرخ إلى اتباع خطوات عملية متسلسلة لإعادة بناء الحدث الماضي بموضوعية كاملة (Ranke, 1973, p. 42).

وقد تلخصت هذه الخطوات العملية بـ:

دراسة نقدية للمصادر الاصلية.

وجهة نظر محايدة للأحداث.

وصف موضوعي للحدث، والغاية من هذا الوصف، كما ذكر رانكه، هي تمثيل الحقيقة الكاملة أو الحقيقة العارية (Ranke, 1875, p. 5:428).

وفيما يلي الحديث عن هذه الخطوات التي ذكرها رانكه في منهجه التجريبي:

## ١.٢ دراسة نقدية للمصادر الحقيقية

من بديهيات إشكالية الكتابة في التاريخ، أن المؤرخ لا يستطيع أن يعود إلى الماضي لكي يرى ما حدث فعلا، أو أن يعاين التاريخ في المختبر لكي يرى ما يحدث. وقد شكل هذا الأمر المعضلة الرئيسية للمنهج التجريبي الذي يعتمد المعاينة المباشرة لموضوع البحث. وبحسب رانكه لا يمكن أن تستند إلى المعاينة المباشرة لموضوع قيد البحث، أو القيام باختبارات في المختبر، إلا بعد الوقوف عند المصادر الأولية للحدث التاريخي (Kinzel, 2020, p. 6).

وبحسب رانكه فإن المصادر الأولية هي تلك المصادر التي تكون معاصرة زمنياً ومكانياً إلى حد ما لموضوع البحث، والتي تم تسجيلها من قبل شهود عيان. وتعد الوثائق في مقدمة المصادر الأولية الموثوقة.

وتتبع الأهمية المنسوبة إلى الوثائق من كونها:

أولاً: كتبت مع المعرفة المباشرة لشاهد عيان.

ثانياً: كونها كتبت بكثير من الحيادية؛ إذ أنها لم تكن موجهة إلى الجمهور العام.

ويرى رانكه أن المؤرخ غير مضطر إلى إعادة بناء الحدث التاريخي بالاعتماد على تقارير أو روايات تاريخية، حتى تلك التي تأتي من مؤرخين معاصرين للأحداث، ناهيك عن الروايات التي اعتمدت على مصادر أخرى. بدلا من ذلك، على المؤرخ إعادة بناء الحدث التاريخي بالاعتماد على روايات شهود العيان والمصادر الأكثر صدقا ومعاصرة للحدث ألا وهي المصادر الأولية ( Ranke, 1905, p. xi. For more see, Grafton, 1999, p. 51 ).

وقد أكد رانكه على ضرورة أن يستند المؤرخ في دراسته للتاريخ إلى وثائق رسمية. وبحسب رانكه فإن كتابة التاريخ مرهون بتوفر الوثائق فـ"حيث لا توجد وثائق، لا يمكن أن يكون هناك تاريخ" ( Ranke, 1973, p. 39 ). وأصر أن على مؤرخي التاريخ الحديث مراجعة دور الوثائق، للعثور على الوثائق المطلوبة والتي تشكل المصدر الأساسي التي يُمكن المؤرخ من إعادة بناء موضوعي للحدث التاريخي ( Clark, 2004, p. 10; Krieger, 1977, p. 6 ). وتتبع أهمية الوثائق في نظر رانكه أنها في الأغلب موضوعية وخالية من وجهات النظر الذاتية وهي بذلك تجنب المؤرخين الوقوع في فخ نقل نظرة متحيزة لجانب معين من الحدث ( Ranke, 1875, Vol 1: p. xiii ). ويصف رانكه أرشيف الدولة بأنه "المستودع" الأساسي والحيادي للوثائق الخاصة بالتاريخ. لأن أرشيف الدولة يمكن أن يوفر نافذة شفافة على الأحداث السابقة بدلا من إعادة بنائها بالاعتماد على مراجع متأخرة تقوم في العادة على "تزيين الماضي" ( Boldt, 2019, p. ) (48; Grafton, 1999, pp. 59–60).

وعلى هذا الأساس حاول رانكه إعطاء الأولوية للوثائق في كتاباته؛ ففي كتابه تاريخ إنجلترا أظهر رانكه بوضوح أهمية الوصول إلى جميع الوثائق المتاحة للمؤرخ لإعادة بناء رؤية مثالية لماض كما حدث فعلا ( Ranke, 1875, ) (Vol 1: pp. xii-iv).

وفي مكان آخر أظهر رانكه مدى سعادته لحصوله على "حصاد غني من هذه التقارير المستقلة" من أرشيف جمهورية البندقية القديمة ( Ranke, 1875, Vol 1: p. xiii). وعبر في تاريخ البابوية عن "حضه السعيد" للسماح له بالوصول إلى مجموعة باربريني بحرية غير مقيدة التي اعتبرها "حصادا غير متوقع من كم هائل للمصادر الأصلية" والتي تضمنت السير الذاتية للعديد من الباباوات مكتوبة "بمزيد من الحيادية، لأنها لم تكن موجهة للجمهور العام (Ranke, 1875, Vol 1: pp. xi-xiii).

وعبر عن نفس الفكرة في تاريخ الإصلاح في ألمانيا ( Ranke, 1905, p. viii). وذهب رانكه أبعد من ذلك ودعا المؤرخين الألمان إلى السعي لجمع وحفظ الوثائق المتناثرة في ألمانيا؛ إذ انتقد المؤرخين المعاصرين له، أمثال نيبور<sup>(٢)</sup> بأنهم استطاعوا وبجراحة أن يستكشفوا أصقاع العالم - ليبيا على سبيل المثال - من دون أن يكون لهم الحماس نفسه في السفر إلى جميع أنحاء ألمانيا لكي "يصطادوا" الوثائق الأصلية المحفوظة في أنحاء مختلفة في البلاد ( Ranke, 1824, p. 181).

ومع أهمية وجود وثائق للكتابات التاريخية، أدرك رانكه أن المصادر أو الوثائق يمكن أن تتناقض بشكل حاد مع بعضها البعض، إذ قد لا تتفق المصادر على رواية موحدة (Ranke, 1973, p. 42). إلا أن الاختلاف أو حتى تناقض المصادر حول حدث ما لا ينبغي أن يؤدي إلى رفض تلك الوثائق بدلاً من ذلك، يجب أن ينظر إليها على أنها نوافذ مختلفة على حدث معين والذي بدوره يوفر للمؤرخ وجهة نظر مختلفة حول نفس الحدث، وهو ما سيمكن المؤرخ من إعادة بناء الحدث التاريخي بشكل أكثر دقة.

وأكد رانكه أن مهمة المؤرخ هو الاطلاع على جميع المصادر الأصلية والمراجع الثانوية المتاحة، إلا أنه لا يجب أن يتعامل معها على قدم المساواة. وحسب رانكه فإن المراجع الثانوية هي تلك الموارد التي ينتج لاحقاً بعد الحدث وهي ذات مصداقية أقل من المصادر الأولية أثناء دراسة التاريخ ( Lorenzo, 2009, p. 399). وعزا رانكه الحذر من تلك المراجع إلى أن كتابها غالباً ما يرغبون في إقناع جمهورهم بوجهة نظر شخصية بدلاً من مجرد "عرض ما



حدث فعلا". ورأى أن الوثيقة الشخصية والكتابة الحزبية مدفوعة بالكراهية أو الصداقة الشخصية، وهي مخصصة للدفاع أو الهجوم، وهي في الغالب غير مكتملة الجوانب (Ranke, 1875, Vol 1: p. xiii).

وبتصنيفه للمصادر التاريخية إلى مصادر أولية ومراجع ثانوية يكون رانكه من بين الأوائل - إن لم يكن أول المؤرخين- الذين أدركوا هذا التصنيف لأول مرة في القرن التاسع عشر ( Briggs, 2004, p. 464; Sheppard, 2012, pp. ) (45-6).

## ٢.٢ نقد المصادر

رأى رانكه أن الوصول إلى المصادر الأصلية لا يكفي لإعادة بناء الماضي كما حدث فعلا؛ بل يجب على المؤرخ - بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الأولية - اتباع نقد داخلي وخارجي صارم لفرز المعلومات الحقيقية عن الزائفة (Lorenzo, 2009, p. 399; Su, 2012, p. 153). وعلى الرغم من أن المؤرخين الكلاسيكيين قد اتبعوا أساليب نقد المصادر لعدة عقود قبل رانكه، إلا أنه كان أول من طبق هذه التقنيات على الوثائق التاريخية الحديثة لاستخراج الحقائق البحتة واستعادة حقائق الماضي المدروس كما حدث فعلا، فالمؤرخ يحتاج إلى رفض جميع القصص الملفقة من خلال نقد المصادر والمؤلفين ( Clark, 2004, ) (p. 10).

بدأ رانكه من افتراض أن جميع المصادر - دون استثناء - يجب نقدها، وقسم النقد إلى داخلي وخارجي؛ وقد ركّز على النقد الخارجي فلم يقبل أن يُقْبَس من مؤرخ ما قبل أن تقوم بدراسة سيرته الذاتية ومدى مشاركته في أحداث عصره. ورأى رانكه أن على الباحث وقبل كل شيء أن يكون على إلمام بحياة الكاتب ومدى مشاركته في الأحداث. إذا كان الكاتب ضمن "كتاب التاريخ الوثائقي، الذين نتفق على تسميتهم بالمصادر". فإن السؤال الذي يجب أن يطرحه المؤرخ هو ما إذا كان الكاتب من شهود العيان، أم كان مجرد معاصر للحدث ( Ranke, 1824, ) (p. 8). وإذا لم يكن الكاتب شاهدا على الأحداث، ولم يساهم بمعلومات جديدة، فإن صفة المصدر تسقط من الكتاب ولا يمكن الاعتماد عليه، بل وبالإمكان تجاهله.

وقد اتخذ رانكه من غيتشيارديني وكتابه تاريخ إيطاليا<sup>(٣)</sup> كمثال على مدى أهمية النقد الخارجي. فقبل نقد الكتاب السابق، وبدأ بحياة المؤرخ وخصص له ثلاث صفحات وأهدافه لكتابة التاريخ، بدءاً من دراسته الجامعية إلى وفاته في عام ١٥٤٠ (Ranke, 1824, pp. 1-3). وناقش فيه كيف تشابكت أحداث حياته الشخصية في هذه المدة مع أحداث تلك الفترة. ورأى رانكه أن غيتشيارديني بدأ تاريخه في عام ١٤٩٢ عندما كان في العاشرة من عمره ولم يكن بإمكانه بعد أن يشاهد الأحداث بنفسه. ثم قضى عشر سنوات أخرى في الدراسات القانونية والأعمال التجارية بعيداً عن عائلة ميديشي<sup>(٤)</sup>، وعليه فقد توصل رانكه إن كتابات غيتشيارديني غير دقيقة عن تلك المدة، كونه أما صغيراً أو بعيداً مكانياً عن عائلة ميديشي وليس بشاهد عيان. إذن فعليه، بحسب رانكه، فإن كتابات غيتشيارديني لا تعتبر مصدراً عن عائلة ميديشي لتلك المدة (Ranke 1824, p. 8). أما حينما أصبح غيتشيارديني تابعاً لعائلة ميديشي في العقد الثاني من القرن السادس عشر فقد اكتسبت كتاباته قيمتها كمصدر أساسي عن تلك العائلة (Ranke, 1824, p. 8).

وبعبارة أخرى يرى رانكه أنه لا يمكن اعتبار روايات غيتشيارديني عن عائلة ميديشي مصدراً أساسياً عندما كان عمره عشر سنوات فقط، ولم يبدأ العمل لدى عائلة ميديشي، في حين أن روايته عن نفس العائلة يمكن اعتبارها مصدراً أساسياً عندما بدأ العمل لدى تلك العائلة وأصبح شاهد عيان على الأحداث في الثلاثين من عمره تقريباً. استناداً على ذلك فإن الجزء الأخير من كتابه يرقى إلى حد اعتباره مصدراً لتاريخ عائلة ميديشي؛ إذ يمكن اعتبار غيتشيارديني شاهداً حياً على الأحداث التي أدرجها في تاريخه (Ranke 1824, p. 9). ويؤكد رانكه هنا أنه لا ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار عمر غيتشيارديني بقدر ما يمكن التركيز على كون غيتشيارديني شاهد عيان على الأحداث التي أدرجها في تاريخه.

وبمجرد أن يكتمل النقد الخارجي يحتاج المؤرخ إلى الانتقال إلى النقد الداخلي لمصادره، وإذا أمكن اعتبار الكاتب شاهداً أو نقل معلومات جديدة عن شهادات مباشرة غير متاحة في مصادر أخرى فإن المهمة التالية للمؤرخ تصبح إثبات موضوعية ومصداقية الكاتب، وقد شرع رانكه بتطبيق نقده الداخلي على

كتاب غيتشيارديني نفسه بدءاً بالتحقيق في الأدلة من خلال النصوص، وكذلك من خلال المقارنات مع الأعمال الأخرى.

وبدلاً من أن يقوم رانكه بإهمال الأجزاء التي لم يكن فيها غيتشيارديني شاهداً على الأحداث من كتاب تاريخ إيطاليا *Storia d'Italia* والذي افترض فيه أن غيتشيارديني نسخه من كتاب آخرين، استخدمها رانكه للكشف عن مدى مصداقية المؤلف وموضوعيته (Eskildsen, 2019, p. 259). وأظهر أن غيتشيارديني "بالكاد يمكن أن يرقى إلى مصاف المؤلفين الموضوعيين (Urkundlichkeit) أو الأبحاث الدقيقة". (Ranke, 1824, p. 15). فقام رانكه بتمحيص عدد من الروايات التي أوردها غيتشيارديني عن غيره للتأكد من أن الأخير قام بنقل تلك الروايات بأمانة أو عدلها لأهدافه الخاصة. ركز رانكه في تمحيصه تلك على الخُطب التي استنسخها غيتشيارديني عن غيره وأوردها في كتابه تاريخ إيطاليا رغم أن هذه الخطابات بدت حقيقية، إلا أن عند قيام غيتشيارديني بنقلها من مؤرخين آخرين قام بنسخها دون تمحيص. وفي أحيان أخرى أظهر رانكه أن بعضاً من تلك الخطب مستمدة من مصادر أخرى، وأن غيتشيارديني لم ينقلها بدقة؛ بل وقام غيتشيارديني في بعض الحالات بنسخ أجزاء من كتاب Galeazzo في كتابه دون الإشارة إليه (Ranke, 1824, p. 11). والأدهى من ذلك فإن غيتشيارديني في بعض الحالات - كما ذكر رانكه- قام باختراع أو تشويه بعض من تلك الخُطب (Ranke, 1824, p. 24).

### ٣.٢ عرض موضوعي للحقيقة

قبل التطرق لمفهوم الموضوعية لرانكه أرى من الواجب أن نتطرق لماهية الموضوعية ووظيفتها المعرفية.

يرى نيوبيل (Newell) ان للموضوعية وظيفتين:

الأولى: الوجودية الأنطولوجية.

الثانية: المعرفية الإستمولوجية.

بالنسبة للوظيفة الأنطولوجية للموضوعية فإنها تشير إلى "الأشياء المادية المحسوسة كهيئات أو كيانات أو مجتمعات موجودة لكنها غير مادية أو محسوسة. وهذه الأشياء هي مواد حقيقة لا يمكن انكارها ويمكن لنا الاحساس بها بصرف النظر عن تصوراتنا المختلفة عنها، وهي تدرج بصورة عامة - كما يصفها نيوبل - تحت عنوان "التفاصيل الموضوعية" (Newell, 2015, p. 16). أما الثانية فهي الوظيفة المعرفية الإستمولوجية التي لا تشير إلى أشياء أو مواد ملموسة، بل إلى معتقدات وأحكام وآراء فكرية غير ملموسة مما تشكل فئة عامة أطلق عليها نيوبل "الأحكام الموضوعية" (Newell, 2015, p. 16).

إن الموضوعية هي مجرد واع وانسلاخ من جميع الأطر الثقافية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالباحث، والتخلي عن تأثيرات صورها النمطية والآراء المسبقة أو الانحياز بعوي للأيدولوجية أو فكر ما من أجل وصف كيان أو مجتمع ملموس ما في لحظة تاريخية معينة.

بالإضافة إلى النقد الداخلي والخارجي للمصادر فقد أكد رانكه على جدية التزام المؤرخين بحياديتهم المهنية من خلال الالتزام بموضوعية بحثه والابتعاد عن الذاتية في دراسة التاريخ.

وقد احتل مسألة الموضوعية مكانة محورية في منهجية رانكه لكتابة التاريخ؛ إذ شدد في مواضع شتى على أن الهدف النهائي لعلم التاريخ هو تمثيل الحقيقة كما هي: عارية من أية زينة أو تزويق (Ranké, 1824, p. 28). ففي كتابه تاريخ إنجلترا (1809-1869) على سبيل المثال حذر رانكه المؤرخين من تأثير مصالح المؤرخ الأنية على كتاباته التاريخية. إذ أن تلك التأثيرات عادة ما تنتهي بتقييد إنجازه الموضوعي (Ranké, 1875, Vol 1: p. xi). وأكد أن على المؤرخين قمع ذاتيتهم من أجل عرض الأحداث التاريخية بموضوعية تامة. ورأى أنه لا يمكن قمع الهوية الذاتية للمؤرخين في أعمالهم التاريخية إلا من خلال مجرد طوعي من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى أجندتهم الخاصة.

هذا بالإضافة إلى أن على المؤرخ أن لا يسمح بتقييد آرائه أو تحديده من خلال تصورات أحادية الجانب التي تتشكل بالضرورة عند كل أمة وفي كل عصر تحت تأثير الحركات السياسية المعاصرة، وأكد على أن المؤرخين يجب أن يكونوا

على حذر حينما يتناولون تاريخ دول غير دولهم، وذكر أنه لا يمكن تصور كتابة تاريخ عالمي ذي قيمة موضوعية إذا ما وقع المؤرخ تحت أي ظرف من تلك الظروف (Ranke, 1875, Vol 5: p. 428).

وحذر رانكه المؤرخين من الكتابة عن مواضيع قد لا يشعرون فيها بالتحرر التام من الضغوط الخارجية؛ فرأى أن بإمكان المؤرخ الكتابة عن الماضي وفهم الدروس المستنبطة منها بموضوعية فقط إذا لم يكن للماضي المدروس أي تأثير مباشر على حاضر المؤرخ. وفي هذا السياق أكد رانكه بأنه كان قادرا على تحقيق الموضوعية في تاريخ الباباوات فقط لأن "السلطة البابوية لم تعد تمارس أي تأثير جوهري ولا باستطاعتها تقديم أية منافع أو إغراءات للمؤلف" (Ranke, 1913, Vol 1: p. xiii). وأضاف بما أنه "ليس لدينا ما نخشاه تجاه الماضي البابوي [في الوقت الحاضر]، ونشعر الآن بالأمان التام ... ويمكن لنا الكتابة فيه دون أن نلهمنا الوقوع في اهتمامات غير ما ينتج عن تطور تاريخها" (Ranke, 1913, Vol 1: p. xiii).

أخيرا فقد أكد رانكه في كتابه "تاريخ الإصلاح في ألمانيا" بأنه على قناعة تامة بأن المؤرخ إذا استطاع الحصول على مصادر أولية وأخضعها للنقد وامتنك روحا جادة وحماسا فعليا للحقيقة، فإنه سيصل إلى الحقيقة كما حدث فعلا. وإن ألفت التطورات اللاحقة ضوءا أكثر وضوحا وبقينا على تفاصيل أخرى لم يطلع عليها المؤرخ فإن ذلك لا يمكن إلا أن تعزز مفاهيمه الأساسية لموضوع البحث، لأن الحقيقة لا يمكن أن تكون سوى واحدة (Ranke, 1904, p. 11).

#### نقد المنهجية التاريخية لرانكه

رغم ما قدمته منهجية رانكه لكتابة التاريخ إلا أنها في المقابل أثارت انتقادات واسعة النطاق وبوادر الانتقادات لهذا الاتجاه في كتابة التاريخ ظهرت مع بداية القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الأولى.

ومن أوائل من انتقد أسس المدرسة الوضعية التاريخية التي ساهم رانكه في تأسيسه ماكس فيبر (1864-1920). رغم الانتقادات الجدية لفيدر، إلا أن انتقاداته كانت نابعة من اهتماماته الاقتصادية أكثر منها تاريخية؛ فقد بدأ فيبر من

الحجة التأويلية الكلاسيكية القائلة: بأن ملاحظة الأحداث أو فهم أحداث الماضي يختلف عن ملاحظة الحقائق الطبيعية بسبب التأثيرات السيكولوجية والفكرية لاقتفاء آثار الفعل البشري، وبما أن أحداث الماضي تحدث في ثقافات معينة فإن الحدث التاريخي هو أحداث ثقافية مرتبطة بثقافة العصر التي حدث فيها. ورأى أن اختزال ثقافة العصر التاريخي بالطريقة الوضعية لا معنى له (Weber, 1949). بمعنى أن المؤرخ هو وليد ثقافة معينة، وهو قاصر عن فهم ثقافة مجتمع موضوع بحثه، وهو بذلك يفتقد للأسس الموضوعية لفهم ثقافة العصر الذي يبحث فيه؛ أي أن المؤرخ سوف يُسقط ثقافته على ثقافة موضوع بحثه. وأضاف لا يمكن للمنهج التجريبي أن يفرض على أي شخص ما يجب أن يفعله؛ بل إن المرء عادة يختار ما يمكنه فعله أو ما يرغب في فعله، وبما أن ما نفعه أو نود فعله مرهون بقيمتنا الشخصية فإن هذه القيم تؤثر من دون شك على نتائجنا العلمية، وإن لم نعترف بها صراحة. وهذا لم يمنع فيبر من الاعتراف بأن العلوم الإنسانية هي علوم "علمية"، لكنه انتقد فكرة الموضوعية في تلك العلوم (Bryant, 1985, pp. 78-98).

وفي عام ١٩٠٤م تطرق فرانسوا سيمياند (١٨٧٣-١٩٣٥) إلى أوجه قصور المدرسة الوضعية وانفق مع فيبر على أن دراسة الظواهر في العلوم الاجتماعية تختلف عن دراسة الظواهر في العلوم الأخرى، واستدرك أنه ومن الوهلة الأولى يظهر جلياً صعوبة دراسة الحقائق الاجتماعية من خلال الملاحظة الفردية المباشرة كون الممارسات الاجتماعية ذاتية في الأصل (Simiand, 1903, p. 5). وانتقد سيمياند أيضاً مكانة الوثيقة المحورية عند رانكه حيث أن الوثيقة هي وسيط بين عقل المؤرخ الذي يدرس الحدث التاريخي والحقيقة التي وقعت أثناء الحدث التاريخي، وهي بذلك مختلفة تماماً عن الملاحظة العلمية في العلوم البحتة والتي لا تحتاج إلى وسيط؛ بل تعتمد على الملاحظة المباشرة، فالوثائق لم تنشأ بمنهجية علمية؛ بل أنها نشأت لأغراض أخرى غير الغرض العلمي، فهي بذلك تتصف بطابع ذاتي أكثر مما هو علمي (Simiand, 1903, p. 21).

وواجهت المدرسة الوضعية أيضاً انتقادات لاذعة في كل من: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى؛ فقد تعرض العلماء الألمان الذين استمروا في الدفاع عن موضوعية رانكه ومنهجه التجريبي لانتقادات كبيرة؛ ففي الولايات المتحدة كان بيرد وبيكر (Beard and Charles Becker)

الشخصيتان الرائدتان في النقد المنهجي لأراء رانكه ومذهبه التجريبي في الكتابة الموضوعية للتاريخ (Novick, 2005, pp. 160-1). ورأى بيكر أن أي إعادة للبناء التاريخي خاضع لانتقائية المؤلف الذي يعطي البناء التاريخي شكله، إلا أن هذا البناء التاريخي لا يمكن أن يكون كما حدث بالفعل أو حقيقة ما حدث بالفعل؛ بل إنها صنيع المؤرخ الذي تأثر بواقعه المعاصر. ويستنتج بيكر - بعد نقده لحادثة عبور القيصر الروماني لنهر الروبيكون عام ٤٩ ق.م - أن الحقيقة التاريخية ليست مادة فيزيائية قابلة للقياس - كالطوب مثلاً - بل إنها مجرد رمز لا غير، وبعبارة أخرى إنها تعميم لآلاف الأحداث في الماضي دمجت مع حقيقة واحدة (Becker, 1955, p. 329).

أما في بريطانيا فقد انخرط كولنجوود (Collingwood) بشكل منهجي في حوار مع المدرسة الوضعية في المملكة المتحدة، ورأى بأن النموذج التجريبي لاكتساب المعرفة ببساطة لا يمكن تطبيقه على التاريخ؛ إذ أن الماضي لم يعد موجوداً، والمعرفة المباشرة بحقائق الماضي مستحيلة، والإشارات على ما حدث في الماضي في شكل وثيقة أو شهادة أو أي مصدر آخر لا توفر المعرفة العلمية بما حدث؛ بل هي شكل من أشكال "الايمان" بما حدث (Johnson, 2013, p. 30).

ومن بين الانتقادات الموجهة للمنهج التجريبي ما عرف بالمنعطف اللغوي (The Linguistic Turn) الذي صاغه الفيلسوف النمساوي غوستاف بيرغمان؛ إذ وصف هذا "المنعطف" التحول في تفسير الحدث التاريخي من تفسير الحدث تأويلياً إلى التركيز على محورية اللغة في خلق المعنى للحدث التاريخي (Rorty, 1992, pp. 7-8).

وتحدى اتباع المنعطف اللغوي، فكرة إمكانية بناء الحدث التاريخي بموضوعية كما حدث فعلاً كما نادى بها رانكه وأتباعه التجريبيين. بدلا من ذلك، رأى أنصار هذا "المنعطف" بأن الماضي غير موجود خارج تمثيلاتنا النصية له، وأن هذه التمثيلات لا يمكن فصلها عن أيديولوجية المؤرخ المصاحبة له. فحينما نحاول إنصاف الماضي فإن حقيقته ستظل موجودة دائما خارج نطاق فهمنا الكامل، ومن الشائع الاعتقاد بأننا ندرك حدود اللغة ومنظورنا الخاص واستحالة

الموضوعية المطلقة وحدود السرد كشكل من أشكال التمثيل. تأسيسياً على ذلك، لا يستطيع المؤرخ أن يعرف تماماً حقيقة الماضي، وبالتالي لا يمكنه إعادة بنائه "كما حدث فعلاً". استناداً على ذلك، رأى أصحاب المنعطف اللغوي، ان التاريخ يمكن تعريفه على أنه عملية تصنيع قائمة على اللغة يتم فيها تجميع أو إنتاج تفسير تاريخي "مقبول" من قبل المؤرخين.

ويعتبر هايدن وايت (Hyden White) من أشد المعارضين للمنهج التجريبي ففي كتابه (The Content of the Form) الذي طبع في عام ١٩٨٧ اعتبر وايت بأن الخيارات التي يتخذها المؤرخ في تنظيم الماضي "كتاريخ" أقل ارتباطاً بالحدث التاريخي وأكثر ارتباطاً بأنطولوجيا المؤرخ نفسه وأن القالب السردى للبناء التاريخي يفرض على المؤرخ تحديداً حينما يصل إلى المرحلة الأخيرة لعرض نتائج بنائه التاريخي "كما حدث فعلاً" فرض خطابه وأيديولوجيته على البناء التاريخي، فالبناء التاريخي هنا يحمل في طياته أجندة المؤرخ الخاصة المسبقة أكثر مما يستعيد بناء الماضي كما حدث فعلاً (White, 1987, pp. 67-8).

ويعتقد وايت أن السرد التاريخي لا يبقى في معظمه نتاجاً لنظرية ولا كأساس لطريقة؛ بل كحقل للخطاب، ومن وجهة النظر هذه فإن مقدار السرد في تاريخ معين سيختلف وستتغير وظيفته اعتماداً على خطاب المؤرخ، ثم إن تمثيل الأحداث التاريخية تمثيلاً صادقاً على أنها تظهر الأسس وبناءات الماضي تتأثر في أغلب الأحيان بأنواع معينة من الخطابات بل والخيالات البشرية مثل الملحمة والحكاية الشعبية والأسطورة والرومانسية والمأساة والكوميديا والمهزلة وما شابه ذلك. فما ما يميز "القصص التاريخية" عن "القصص الخيالية" هو محتواها وليس شكلها، فمحتوى القصص التاريخية هو أحداث حقيقية، حدثت بالفعل في مقابل أحداث خيالية اخترعها الراوي في زمن معين. وهذا يعني أن الشكل الذي تعرض به الأحداث التاريخية مماثلة لتلك التي يشكلها الراوي في "القصص الخيالية" بدلاً من العثور عليها في بناء تاريخي (White, 1987, p. 2).

ويستنتج وايت بأنه من الوهم الاعتقاد بأن المؤرخين يسعون فقط في استنباط الحقيقة من أحداث الماضي، بل هم في أكثر الأحيان يسعون إلى خلق معنى



للحدث التاريخي يتفق في معظمه مع معاني العصر التي يعيش فيها المؤرخ (White, 2000, p. 397). وبما أن التاريخ هو تمثيل لما حدث في الماضي، وتمثيل الشيء ليس هو الشيء نفسه، إذن فتمثيل الماضي من قبل المؤرخين هو ليس الماضي نفسه.

### نقد موضوعية رانكه

أثارت الموضوعية التامة أو إعادة البناء التاريخي كما حدث فعلا انتقادات واسعة على غرار الانتقادات التي أظهرت أوجه قصور المدرسة الوضعية في كتابة التاريخ. وسنحاول فيما يأتي تسليط الضوء على الردود التي أثارها موضوعية رانكه عند بعض المؤرخين ثم نعرض على أعمال رانكه التاريخية نفسها لمعرفة مدى التزام رانكه نفسه بالمعايير التي ناشد المؤرخين بالالتزام بها.

إن موضوعية رانكه تبدو منطقية ويسيرة في التطبيق من الناحية النظرية إذا ما التزم المؤرخ بمعاييرها، إلا أنها تبدو بعيدة المنال إن لم تكن مستحيلة من الناحية التطبيقية، وكما تطرقنا سابقا، ووفقا لرانكه فإن نقد المؤرخ للمصادر التاريخية يمهّد الطريق أمامه في إعادة بناء الماضي والكشف الموضوعي عن الحقيقة التاريخية بعيدا عن ذاتيته. إلا أن هذه الممارسة النقدية للتاريخ تتطلب من المؤرخ الحفاظ على مسافة زمنية ومكانية بين سياق الحاضر والماضي المدروس. وبما أن المؤرخ هو نتاج مجتمعه وثقافته عصره فمن الصعب عليه الحفاظ على تلك المسافة؛ إذ أن رانكه نفسه، وعلى غرار أي باحث آخر، كان نتاج سياقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نشأ فيها والتي صاغ نظريته الشخصية والفلسفية للأحداث التاريخية سواء أكان واعيا أم غير واعٍ بسياقه التاريخي.

يرى عالم الاجتماع غولدنر (Gouldner) أن الموضوعية في علم الاجتماع هي عبارة عن وهم (Gouldner 1962, 199)؛ إذ ليس للمؤرخ القدرة على متابعة الحدث التاريخي خارج السياق التاريخي الذي يعيش فيه نفسه، فالمؤرخ دوما جزء من الواقع الذي يعيش فيه، وبالتالي فإن وعيه يتشكل دائما من خلال السياق التاريخي والذي سيتشكل بدوره لا وعيه، ثم لا أحد - بمن فيهم رانكه نفسه - يمكن أن يكون استثنائيا أو خارجا لسياقه التاريخي.

وأثارت الموضوعية التي دعا إليها رانكه انتقادات واسعة النطاق وظهرت بوادر الانتقادات لهذا الاتجاه في كتابة التاريخ منذ عهد رانكه نفسه، ومن بين أوائل المنتقدين لموضوعية رانكه لكتابة التاريخ أستاذ التاريخ في جامعة برلين، يوهان غوستاف درويسن (1808-1884 Johann Gustav Droyse) ، فرغم أن درويسن اتفق مع رانكه على أن التاريخ حقل مستقل عن حقول العلوم الأخرى إلا أنه وصف الموضوعية لرانكه بأنه "منهج عقيم" (Beiser 2014, p. 148). وانتقد درويسن مفهوم رانكه حول كيفية اشتقاق المعرفة من المصادر وشكك في تفضيله لروايات شهود العيان مشيراً إلى أن "قرب" المصدر من الأحداث عنها لا يضمن دقة المعلومات أو حتى حياديتها (Beiser, 2014, p. 148)، كما واعترض على تأكيد رانكه على استخدام الوثائق. ووفقاً لدرويسن فإن كل ما يحمل علامة بشرية يمكن أن يوفر مادة ذات مغزى للمؤرخ: الآثار والأدوات والهندسة المعمارية وهياكل المدن والأراضي الزراعية ودراساتير الحكومات واللغة كلها تحمل معلومات لا غنى عنها للمؤرخ (Kinzel, 2020).

ومن بين أهم انتقادات درويسن لآراء رانكه حول الموضوعية أن التاريخ ليس كغيره من العلوم التطبيقية؛ إذ لا يمكن تصور حقائق تاريخية ثابتة بشكل مستقل عن المؤرخ؛ لأن الماضي قد تلاشى ولا يتواجد إلا في ذهن المؤرخ، وأن الحقائق التي يستعيد بناءها المؤرخ تعتمد إلى حد كبير على اهتماماته وقيمه والتي تختلف باختلاف الثقافة والعصر الذي يعيش فيه المؤرخ، فالفهم التاريخي محدود بثقافة المؤرخ ولغته.

ورأى درويسن أنه لا يمكن أن يكون هناك فهم مثالي واحد للماضي، إذ لا وجود لتفسير مثالي موحد للكتابات التاريخية، فعلى سبيل المثال يحتاج معظم المؤرخين في كتاباتهم إلى ترجمة نصوص تاريخية من لغات أخرى، وهذه النصوص تحمل أوجه تفسير مختلفة، وكما أن فهم النصوص نسبي كي تترجم إلى لغة أخرى فإن فهم الماضي أيضاً نسبي يرتبط بمنظور المؤرخ، هذا بالإضافة إلى أن المؤرخ عليه الأخذ بعين الاعتبار أنه نفسه نتاج لثقافة عصره، وهذا يعني أن إدراكه محدود بثقافة عصره؛ وبالتالي فإن نتائجه نسبية محدودة بالإطار الثقافي الذي يعيش فيه (Beiser, 2011, pp. 303-7).

ومن بين الانتقادات التي وجهت لأراء رانكه أنه لم يستطع تجاوز الرؤية النمطية للاستشراق حول العرب والإسلام والتي وصفها إدوارد سعيد بثنائية التضاد بين "الآنا" الغربي و "الأخر" الشرقي، وبحسب سعيد فإن الشرق - الآخر للغربيين - ينظر إليه على أنه يقف في نقبض الغرب "الفوقي" الذي يمتلك كل الصفات المتضادة للشرق "الدوني"، ونادراً ما ينظر إليهم كأشخاص، "بل كمشاكل يجب حلها أو حصرها" (Said, 1979, p. 207). وأضاف سعيد أن الانقسام بين الشرق والغرب في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر كان دوماً يُظهر الحرية كميزة للثقافة الغربية، في مقابل العبودية كميزة ثقافية شرقية، وهذه الميزة الثقافية أبدية في كلتا الثقافتين لا يمكن تغييرها؛ بل يمكن وصفها فقط (Said, 1979, pp. 43-4). وفي هذا السياق انتقد سعيد الكتاب الغربيين لنقلهم آراء التجريبيين الكلاسيكيين أمثال لوك وهوم الذين ارتبطت آراؤهما الفلسفية بنظريتهما العرقية التي تبرر العبودية دونما تمحيص (Said, 1979, p. 13).

وانعكست هذه الرؤية الغربية التي وصفها سعيد بثنائية الشرق والغرب على رؤية رانكه لعلاقات الشرق المسلم مع الغرب المسيحي؛ إذ رأى أوروبا على أنها - وعلى غرار الإمبراطورية الرومانية المقدسة - وحدة ثقافية وسياسية غربية في مقابل وحدة ثقافية وسياسية شرقية للدولة العثمانية على غرار الإمبراطورية الإسلامية، فعلى سبيل المثال يقارن رانكه بين الملكية الألمانية الرومانية وبين دولة "العبودية" العثمانية إذ يرى أن التناقض الأبرز بينهما هو الحرية؛ فبينما يرى في أن السلطة الأولى مستمدة من الحرية الفردية ومن واجب الدولة أن تدافع عن أعداء تلك الحرية في الخارج والداخل على حد سواء يرى في الثانية الملك الشرقي المستبد الوحيد بين اقنانه (Ranke, 1843, p. 27).

وهنا يقع رانكه تحت تأثير الوعي الجمعي الأوربي حول الملك الشرقي، ويظهر تعميمه هنا للشرق كله باعتبار أن السلطة في الشرق مستمدة من الاستبداد والملك الشرقي هو الفرد الحر الوحيد بين رعاياه الذين يُجمَعون تحت مفهوم جمعي واحد ألا وهو العبودية، وفي مكان آخر يصف رعايا العثمانيين جميعهم من دون استثناء على أنهم جميعاً عبيد ودربوا بشكل متواصل على طاعة غير مشروطة، بمعنى آخر عبودية عمياء للحاكم دونما اعتراض (Ranke, 1843, p. 8).

ومن الجدير بالذكر فإن رانكه في معرض وصفه لثنائية الشرق والغرب، يصفها كحالة دائمية أبدية ليست حدثاً عارضاً أو ظاهرة تاريخية مرتبطة بزمان ومكان تاريخي معين، إذ أنه يظهرها كأنها كانت كذلك؛ بل يؤكد ان أغلب الظن انها ستبقى كذلك، ويظهر ذلك جليا حينما يقوم بتحليل الاستبداد الشرقي وكأنه سمة أبدية لا نحتاج للبحث في جذورها؛ بل جل ما نحتاجه هو معرفته ( Ranke, 1843, p. 18).

وفي السياق نفسه يرى سعيد أن الخطاب الغربي في القرن التاسع عشر يصف الشرق على أنه ضعيف في مقابل الغرب القوي (Said, 1979, p. 40)، وبربري في مقابل متحضر (Said, 1979, pp. 172-3). والادهي من ذلك، ان تخلف الشرق هي سمة أبدية للشرق غير قابلة او قادراً على التطور، وعلى نفس المنوال يصف رانكه الفرس بأنهم "شعب ضعيف" فعلاً، فهذا الشعب لا يزال - بحسب رانكه - يبجل الشاه على كونه إله ويقدم القرابين له ( Ranke, 1843, p. 22). ويذكر كل هذه الأمور من دون ذكر الوثائق التي ناشد رانكه المؤرخين الالتزام بها.

وفي السياق نفسه فإن رانكه رغم إيمانه أن الثقافة الأوروبية ما هي إلا واحدة من بين ثقافات متعددة، الا انها وحدها - بحسب رانكه - مقترنة بالحضارة القابلة للتطور في حين أن الحضارات الأخرى قد دخلت في طور الوقوف عن التطور (Ranke, 1854, p. 56).

وتظهر ثنائية الشرق الضعيف والغرب القوي في مكان آخر عند رانكه حينما يرى في كتابه تاريخ الأمم اللاتينية والنيوتونية ١٤٩٤-١٥١٤، أن معظم شعوب أوروبا قد انصهروا في بوتقة الثقافة اللاتينية ثم تقبلوا المسيحية في نهاية المطاف؛ حيث أنهم كانوا على قرابة في الدم والدين ونمط التفكير. إلا أن تلك الشعوب واجهوا منافسة من العرب، والهنغاريين والسلاف. ورغم أنه رأى الهنغاريين والسلاف والعرب كأعداء للغرب اللاتيني، إلا أن الهنغاريين والسلاف غربيون في نهاية المطاف وخطرهم تم ابعاده عن طريق القوة، أما المسلمون - وهم الآخر في نظره - فقد فشلوا بسبب التناقض التام في دينهم ( Ranke, 1915, p. 3).

يظهر جلياً لنا - وكما ناقشنا سابقاً في هذا المقال - أنه من الصعب على المؤرخ أن يعيد بناء الحدث التاريخي بمعزل عن الوعي المجتمعي أو الصور النمطية السائدة في مجتمعه، وهنا يقع رانكه في "شرك" الصور النمطية لعصره، ولا يتمكن من تجاوز الفكر الجمعي السائد آنذاك في أوروبا ليرى الماضي بغير منظار المجتمع الذي نشأ وترعرع فيه.

لم يستطع رانكه فصل وجهة نظره السياسية عن موضوعيته المثالية التي طالب المؤرخين بالحفاظ عليها. وبما أن رانكه كان يفضل النظام الملكي القائم آنذاك في ألمانيا، فقد قدّم النظام الملكي على أنه التطور المنطقي للتاريخ. ففي رسالة له إلى الملك البافاري ماكسيميليان الثاني (1811-1864) أظهر رانكه تعاطفه مع النظام السياسي السائد آنذاك إذ ذكر " أن تعاطفي ينتمي دائماً إلى النظام الملكي، ... الذي يعطي الثقافة [الألمانية] أساساً متيناً للانخراط في الشؤون الدولية" (Su, 2012, p. 165; Krieger, 1977, p. 302). ومن الواضح هنا أنه بمجرد أن تتفاعل رانكه مع نظامه السياسي "المفضل" أهمل تماماً الحياد الذي طلب من المؤرخين الحفاظ عليه عندما يكتبون عن تاريخهم الوطني.

التاريخ انتقائي بطبيعته، إذ أن أحداث الحاضر أو الوعي الجمعي للمجتمع هو المحدد في أغلب الأحيان عن أي جزئية من الماضي يمكن أن نكتب عنه في الوقت الحاضر، لكن ما هو وثيق بالوعي المجتمعي هو الآخر مسألة ذاتية الطابع أكثر من كونها موضوعية في حد ذاتها. ففي حالة رانكه، هناك مؤشرات واضحة على انتقائيته في المواضيع التي اختارها أو التي تجاهلها في كتاباته، سواءً بوعي أو لا وعي. فعلى سبيل المثال، لم تُظهر كتابات رانكه تعاطفاً مع حدث معين فحسب بل تجاهلت أيضاً حوادث قد لا تخدم رؤيته خصوصاً عندما تعامل مع حرب الخلافة البولندية (1733-1738) في كتابه "تاريخ بروسيا" إذ لم يُخف حماسه لتمكنه من الكتابة عن فشل ولي العهد البروسي فريدريك الثاني (1712-1786) في شن أي هجمات حاسمة ضد الجيش الفرنسي المحاصر على نهر الراين، في المقابل أظهر علناً سعادته لتجاهله الكتابة عن فشل الحملات التي قام بها الفرنسيون بين عامي 1734 و 1735 (Ranke, 1849, p. 483).

تأثر كتاباته رانكه بفكرة الوحدة الألمانية من جهة ومعتقده المسيحي البروتستانتي من جهة أخرى. ففي كتابه تاريخ الأمم اللاتينية والتوتونية ١٤٩٤-١٥١٤ والذي صدر في عام (1915) ذهب رانكه إلى ما هو أبعد من إظهار التعاطف أو تجاهل الأحداث عندما تعامل مع نظامه السياسي المفضل إذ حاول استخدام التاريخ كأداة لتبرير الاتجاه السياسي الحالي في ألمانيا نظرا لأن توحيد ألمانيا آنذاك كان الاتجاه السياسي السائد فحاول رانكه الاستلهام من الماضي لكي يصور الألمان واللاتينيين كأمة واحدة (Iggers & Moltke, 1973, p. xxi). يظهر هذا التصور التاريخي لرانكه أن الحاضر لم يكن دافعا لدراسة حقبة من الماضي فحسب؛ بل أيضا استخدم كمبرر "علمي" لشرعة الوحدة الألمانية من خلال أحداث الماضي.

وفي نفس السياق حاول رانكه توصيف الإصلاح البروتستانتي على أنه مصدر إلهام للوعي القومي الألماني، ولم يغفل آثاره السياسية على التطورات اللاحق للسياسة الألمانية، بالإضافة إلى التركيز حول مارتن لوثر (١٤٨٣-١٥٤٦) وشخصيته التاريخية إذ أشار صراحة إلى أن فريدريك بربروسا (١١٢٢-١١٩٠) وحياته السياسية هي "أعظم شخصية تاريخية جديرة بالاحترام في تلك الحقبة من تاريخ ألمانيا (Ranke, 1905, p. 17). وعندما درس رانكه العلاقة بين البابوية، التي ذكرنا سابقا انه قال انها لم تعد تفرض عليه اية سلطة، والأمراء الألمان تجنب عمدا تلك الحوادث مبررا ذلك بأنه لن يخوض في وصف مفصل للشروط المصاحبة لهذا الاختلاف (Ranke, 1905, p. 38).

## الاستنتاجات

في بداية المقال تساءلنا عن منهجية رانكه لكتابة التاريخ، وهل باستطاعة تلك المنهجية - كما ادعى رانكه - من إعادة البناء التاريخي بموضوعية تامة كما حدث فعلا؟

- في تصورنا - يعتبر المنهج الذي ساهم رانكه في صياغته نقطة مفصلية في الكتابة التاريخية بين ما كان متبعاً منذ بدء تدوين تاريخ السلالات الحاكمة في عهد السومريين وحتى منتصف القرن التاسع عشر، قبل رانكه لم ينظر إلى التاريخ على أنه مسعى علمي أو حقل مستقل من باقي الحقول المعرفية؛ بل ولم ينظر إليه كجزء من مسعى مهني يمكن أن يساعد على تعزيز فهمنا للسلوك البشري، فقد كان الحقل التاريخي مرتبطاً بشكل وثيق بالفلسفة والأدب، وأغلب العاملين في هذا الحقل إما فلاسفة أو أدباء وفي كثير من الأحيان هواة. إلا أن منهجية رانكه استطاعت أن تضع اللبنة الأولى لمعايير احترافية لممارسة كتابة التاريخ، وساهم منهجه في فصل حقل التاريخ عن باقي الحقول المعرفية الأخرى. مما دفع الجامعات والمعاهد في معظم أنحاء العالم لفتح أقسام متخصصة في دراسة التاريخ؛ والذي دفع بدوره العديد من الدارسين في حقل التاريخ إلى السفر إلى ألمانيا لكي يتدربوا على منهجية رانكه في الكتابة التاريخية ( Boldt 2019, 90)<sup>(٥)</sup>.

ومع كل ما قدمه رانكه للتاريخ إلا أن منهجه التجريبي ظل قاصراً عن إعادة بناء الحدث التاريخي كما حدث فعلاً بموضوعية تامة. أما الأسباب التي تمنع المؤرخ من الوصول إلى الحقيقة التامة في التاريخ فهي كثيرة ولعل من أبرزها:

أولاً: بخلاف الحقول المعرفية الأخرى فإن الحقيقة الموضوعية في التاريخ هي حقيقة إبستمولوجية وليس أنطولوجية. فباستطاعة الباحث في الأحياء - مثلاً - القيام بتجربة احيائية أمام عينيه، ويمكن له أن يلاحظ التغيرات مباشرة. فالحقيقة الموضوعية هنا أنطولوجية وجودية. أي أنها تحدث أمام عين الباحث. وهنا يحتاج الباحث أن يكون موضوعياً متى وحيثما يريد أن ينقل هذه الحقيقة الأنطولوجية التي تحدث أمام عينه إلى حقيقة إبستمولوجية معرفية. إذن الموضوعية الأنطولوجية والإبستمولوجية هنا متداخلان يحدثان في وقت متزامن في أغلب

الاحيان، إلا أن الموضوعية في التاريخ ترتبط بالحقيقة الإستمولوجية وليست الأنطولوجية. إذ أن هناك دائماً مسافة زمنية، وغالبا مكانية، يمنع الباحث من معاينة الحدث بنفسه.

إن الأحداث التاريخية التي حدثت في الماضي هي حقيقة أنطولوجية لا لبس فيها، لكنّ القصور يظهر في الدور الإستمولوجي؛ أي عندما نحاول إعادة بناء الحدث التاريخي. يتعلق هذا الاختلاف بتداخل الوظيفة الأنطولوجية بالوظيفة الإستمولوجية للتاريخ. فأحداث التاريخ حقيقة أنطولوجية وجودية لا يختلف عليه الكثيرون. ولكن عندما نحاول إعادة بناء الماضي فالمؤرخ هنا يعطي تفسيرات وأحكاماً تتعلق بهذه الوقائع فهي تتداخل مع الوظيفة الأنطولوجية. وبالتالي تصبح "الموضوعية" في الكتابة التاريخية مفهوما تفسيريا حول مجتمعات أو أحداث معينة في الماضي. بمعنى آخر إن الوظيفة الموضوعية الوجودية تتعلق بكل ما نراه أو نتحسسه في الحاضر. وعندما يتحول هذا الحاضر إلى ماضي بمرور الوقت فإن هذا لا يغير من حقيقة تلك الأشياء ووقوعها في الماضي؛ بل ما يتغير يحدث في الوظيفة الإستمولوجية للموضوعية؛ أي عندما نحاول أن نعيد بناء ذلك الحدث الذي لم يعد محسوسا إلا من خلال وسيط يعرفنا بحقيقة الأحداث التي وقعت.

فعلى سبيل المثال التوسع الامبراطوري الروماني في القرن الثاني قبل الميلاد كان حقيقة حين حدوثها ولا يمكن التشكيك فيها. لا ان دراستها وسبر اغوارها لم تتوسع الا بعد توسع الامبريالية الغربية في القرن العشرين. اذن فحينما ننتقل إلى الدور الإستمولوجي للموضوعية في التاريخ فإن تلك الأحداث التي كانت حقيقة وقت حدوثها، تتحول الآن إلى حقيقة إستمولوجية تحمل في طياتها أفكاراً وخطابات ليس فقط للوسيط في نقل الحدث التاريخي؛ بل للمؤرخ نفسه والوسط الثقافي المعاصر. فعملية انتاج المعرفة عند المؤرخ هنا عملية معرفية إستمولوجية تتعلق بالدور الثاني للموضوعية.

تأسيسيا على ذلك، لا يمكننا انكار الوجود الحقيقي للأحداث التاريخية في دورها الوجودي، إلا أننا قاصرون للوصول إلى تلك الحقيقة الوجودية في دورها المعرفي الإستمولوجي لأسباب عدة لعل أبرزها تشابك الحقيقة الموضوعية



للحدث التاريخي مع الحقيقة الذاتية للمؤرخ الذي يعيد بناء الحدث التاريخي. فمثلا ما يمكن أن يطلق على شخص بالموضوعية هي ليست موضوعية وجودية بل موضوعية إبستمولوجية تتعلق بممارسات معينة ضمن قواعد اجتماعية معينة؛ أي أن ما هو موضوعي أو حقيقي ضمن مجموعة اجتماعية معينة لا تعني بالضرورة كونها حقيقة موضوعية في سياق آخر أو مجموعة اجتماعية أخرى.

ثانياً: بما أن المؤرخ كائن اجتماعي يلد ويتزعرع ضمن مجموعة اجتماعية معينة، وهذه المجموعة تترك وبلا شك بصمتها عليه. هذا سيجعله دائماً أن يضع اعتبارات بوعي أو بدون وعي للمعيار الذي يزوده سياقه الاجتماعي به، وأتفق هنا مع ميردال (4-43,1969) بأن الإنسان يقع دائماً - سواء إن شاء أم أبى - تحت تأثير الأطر الثقافية والسياسية والاجتماعية لبيئته بل ولتركيبته الشخصية أيضاً.

إذن فالإنسان لا يخضع لقوانين صارمة، بل لمؤثرات بيئية واجتماعية متغيرة، والنتيجة إن البناء التاريخي الموضوعي الذي نسعى إليه أو ندعيه هو نتاج ظروف ذاتية، وفي أحسن الأحوال تتداخل الذاتية مع موضوعية.

رغم أننا نرى أمثلة في التاريخ، وهي ليست قليلة، على أفراد تمردوا بشكل راديكالي على قيم وثقافة عصرهم. إلا أنهم في ذلك أيضاً نتاج لرد فعل اجتماعي لواقع اجتماعي فشل في التكيف مع متطلبات أو متغيرات العصر. ومن ثم إن نجاح "التمرد"، يؤسس لواقع مختلف - كلياً أو جزئياً - عما سبقه. إلا أنه ومع الاختلاف يبقى واقعا اجتماعيا خلق واقعا اجتماعيا ذات معايير محددة وان اختلفت مع معايير ما قبلها. ويستمر هذا الواقع "الجديد" للأجيال إلى أن تتغير المعايير من جديد مرة أخرى من دون أن يتمكن الإنسان - المؤرخ - في هذه الحالة من تحرير نفسه من قيم عصره أو الشعور بالانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة.

وهذا يقودنا للاستنتاج أن المؤرخ كونه فردا في مجتمع معين لا يمكنه - وإن أراد - أن ينفصل كلياً أو جزئياً عن قيم عصره، ويعيد البناء التاريخي بموضوعية خالية من تأثيرات مجتمعه. وفي حالة رانكه على سبيل المثال نجد أن موقفه من الوحدة الألمانية كان غاية مجتمعية في حد ذاته لم يستطع رانكه من الخروج عليه أو حتى نقده؛ بل على العكس من ذلك انخرط في الوعي المجتمعي واستخدم

التاريخ من أجل إظهار أن الوحدة بين اللاتين والالمان هي حقيقة تاريخية، ومن ثم فإن الوحدة الألمانية حتمية تاريخية بحسب منهج علمي موضوعي، وهذا التصور يقودنا إلى تقييم موضوعية رانكه في ضوء نظرية علاقات السلطة والمعرفة لدى ميشيل فوكو.

ثالثاً: يرى ميشيل فوكو أنه لا توجد سلطة بدون معرفة ولا معرفة بدون سلطة، ومن الخطأ ان نرسم خطا بين الاثنين؛ إنهما متداخلتان بل ومتكاملتان. فالفصل بين المعرفة والسلطة - كما وصفها فوكو - مجرد طريقة لإظهار النزعة الإنسانية في مظهر طوباوي، خيالي (Foucault, 1980, pp. 51-2). إذن، بحسب فوكو، فلا وجود لحقيقة "حقيقية"؛ بل إن الحقائق التي نؤمن بها ما هي إلا خطاب سلطوي في إطار معرفي. إذ لا وجود لحقيقة ثابتة على مر العصور؛ بل لو تم اقتفاء الحقيقة لأوصلنا إلى حقيقة السلطة، وهي حقيقة نسبية تتغير بتغير السلطة.

واستناداً على ذلك فإن البناء التاريخي هو شكل من أشكال الخطاب للسلطة التي تحاول من خلالها السيطرة وتوجيه الحاضر من خلال بناءات تاريخية. يظهر هذا جلياً في سياق رانكه نفسه، إذ أنه حظي باهتمام ورعاية سلالة هوهنزولرن البروسية لكون خطاب رانكه حول البحث عن الحقيقة التاريخية بموضوعية تامة في التاريخ أصبغ شرعية علمية على خطاب الدولة البروسية آنذاك؛ بل وكما يرى بولدت فإن الفضل لنجاح رانكه نفسه يعود إلى مساندة تلك العائلة له ( Boldt, 2007).

رابعاً: يرى فرانسوا فوريت (François Furent)، بان التاريخ هو ابن السرد، ويُعرف التاريخ على انه نوع من أنواع الخطاب بدلاً من ان يكون موضوع دراسة. إنتاج التاريخ[اذن]هي رواية قصة (١٩٨٢، ٥٤ p). الركن الرئيسي لاي سرد ان لها بداية ووسط ونهاية، وهي منظمة حول سلسلة من الأحداث في زمن معين. والبناء التاريخي هنا هي عبارة عن عملية منظمة لبناء سرد محكم حول احداث الماضي باستخدام ادلة وبراهين تجريبية. المؤرخ هنا ينخرط في عملية انتقاء في المادة التاريخية المتاحة له. ويرى (Lemon) ليمون أن الطريقة التي يتم بها اتخاذ هذه الاختيارات تعتمد على متطلبات التماسك

والوضوح، حيث يتم تدعيم الأحداث السابقة واللاحقة معًا من خلال "تواصل مقبول تقليديًا" (Lemon, 2002, p. 49).

وفي السياق نفسه يعتبر هايدن وايت وهو من أبرز المنتقدين للمنهج التجريبي وإمكانية بناء الحدث التاريخي بموضوعية تامة. في معرض نقده لرانكه يرى أن استخدامه لأنماط متعددة لكتابة التاريخ ليس لإعادة بناء التاريخ كما حدث فعلا، أو لعرض الحقيقة كما هي؛ بل أنه عمد لتوظيف الأدلة التاريخية لسرد كيفية تشكل الأمة الألمانية في التاريخ. فهو يرى أن رانكه قدم الاستراتيجيات السردية للتخطيط، والحجة، والأيدولوجية في رواياته كلها كانت مشتقة من التفسير المجازي الذي بدأ به رانكه، أي أن توصيفه للتاريخ الأوروبي وقر للقارئ إحساسًا بتعاقب والتماسك الشكلي الذي تتحرك من خلاله الأحداث بطريقة تشير إلى تكامل الأجزاء مع بعضها ومع السياق العام للتاريخ الكلي (White, 1975, p. 28).

بمعنى أن رانكه قد وظف سرده التاريخي لكي يظهر التاريخ على أنه شكل من أشكال الصراع بين الأبطال وخصومهم. والذي يصل في نهايته إلى الوحدة الاجتماعية، وهو بالفعل نقطة خيالية باعتبارها نهاية الزمن التاريخي والهدف المنشود للأمم والمؤسسات الذي يتحقق بعد صراع طويل.

ولعلي اتفق مع وايت حين يرى أن الكتابات التاريخية تحوي كما هائلا وغير قبل للاختزال من العناصر التأويلية (White, 1973, p. 281)؛ إذ أن المؤرخ يحتاج إلى تفسير أو تأويل لمادته التاريخية لكي يتمكن من إعادة بناء الحدث التاريخي، فليست ندرة المصادر حول فترة أو حادث معين هي السبب الوحيد الذي يجبر المؤرخ في كثير من الأحيان أن يفسر مادته التاريخية لكي تبدو متناسقة الأركان؛ بل أيضا في أحيان عدة كثرة الروايات حول حدث معين تجبر المؤرخ من إهمال بعضها الذي لا يتفق مع سياق الأحداث التي يعيد بناءها أو مع حججه التي يسعى لإثبات صحتها.

## الخاتمة

أخيراً، يمكنني القول إن التاريخ حقل معرفي قائم بذاته، ومع ذلك فإنه ليس كغيره من حقول المعرفة. فهو حقل معرفي له وظيفته وأهميته المعرفية التي تساعدنا على فهم جذور تطور الكائن البشري إلى يومنا هذا. وأن مشاكل عصرنا لا يمكن حلها دونما العودة إلى جذور تلك المشاكل في الماضي. إلا إن إعادة بناء الحدث التاريخي بموضوعية تامة ومن دون تحيز لفكر أو أيديولوجية معينة أو الوقوع تحت تأثير صور نمطية وآراء مسبقة هي بعيد عن متناول المؤرخ. وأبعد ما يستطيع المؤرخ الوصول إليه هو الوعي بعدم قدرته الانسلاخ من قيم وثقافة وتصورات نمطية لعصره ليكون موضوعياً أو محايداً عند كتابته للتاريخ. ومن ثم فجُلُّ ما يستطيع فعله هو اظهار انحياز بوعي لفسفته أو أيديولوجيته أو انتمائه إلى مدرسة فكرية معينة قبل كل شيء. وهذا من شأنه أن يوفر للقارئ الخلفية الثقافية للكاتب من جهة، ومن جهة أخرى يوفر الأرضية للباحثين كي يختلفوا في مواضيع تاريخية حسب مدارسهم الفكرية، حيث أن الاختلاف هنا لا يعني بالضرورة تغييراً في الحقيقة الوجودية الأنطولوجية للحدث في الماضي؛ بل اختلافاً معرفياً ابستمولوجياً في فهمنا له من جهة، ومن إعادة بنائه لذلك الماضي من جهة أخرى.

## الهوامش

١ يُستخدم مصطلح فون (Von) في اللغة الألمانية للإشارة إلى النسب النبيل.

٢ بارثولد جورج نيبور (١٧٧٦-١٨٣١) كان مؤرخاً وسياسياً ألمانياً بارزاً عروف بمساهماته في دراسة التاريخ القديم. تركزت الأعمال الرئيسية لنيبور على تاريخ الإمبراطورية الرومانية.

٣ فرانسيسكو غيتشيارديني (١٤٨٣-١٥٤٠) مؤرخ وسياسي إيطالي مشهور بكتابته حول تاريخ إيطاليا خلال فترة النهضة. وتُعدّ كتابه "Storia d'Italia" (تاريخ إيطاليا) من بين أهم أعماله، وهو تاريخ شامل للأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في إيطاليا من ١٤٩٤ إلى ١٥٣٤.

٤ عائلة ميديشي: هي عائلة من فلورنسا، نافذة ومؤثرة في إيطاليا. ظهرت تلك العائلة على ساحة الاحداث خلال فترة النهضة. ظهر من بينهم مصرفيين وتجاراً أغنياء و أصبحوا فيما رعاة للفنون و لبعض أشهر الفنانين والمثقفين في عصرهم، بما في ذلك ليوناردو دافينشي و مايكل انجيلو وآخرين. أنجبت العائلة العديد من الأعضاء المرموقين الذين لعبوا أدواراً بارزة في السياسة والدين والثقافة، بما في ذلك أربعة بابوات وملكتان لفرنسا.

٥ يرى (Boldt 2019, 90) ان طلابا من الدنمارك وفرنسا وبريطانيا العظمى ولوكسمبورج والإمبراطورية العثمانية والنمسا وبولندا وروسيا وسويسرا وهنغاريا والولايات المتحدة قد سافروا إلى ألمانيا لدراسة التاريخ في ألمانيا.

## قائمة المراجع العربية

- فرّو، قيس (٢٠١٣) المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وادبية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- كوثراني، وجيه (٢٠١٣) تاريخ التاريخ: اتجاهات – مدارس – مناهج (الطبعة الثانية). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

### Translation Arabic Reference

- Firro, Kais (2013) *al-ma‘rifah al-tārīkhīyah fī al-Gharb muqārabāt falsafīyah wa ‘ilmīyah wa-adabīyah*. Beirut: Arab Center for Research & Policy Studies.
- Kawtharani, W. (2013) *tārīkhi al- tārīkhi: ittijāhāt, madāris, manāhij* (2nd ed.). Beirut: Arab Center for Research & Policy Studies.

### References

- Becker, C. (1955). What are historical facts?. *Western Political Quarterly*, 8(3), 327-340. <https://www.jstor.org/stable/442890>
- Beiser, F. (2011). *The German Historicist Tradition*. Oxford: Oxford University Press.
- Beiser, F. (2014). *After Hegel: German philosophy, 1840-1900*. New Jersey: Princeton University Press.
- Boldt, A. (2019). *Leopold von Ranke: A biography*. New York: Routledge.
- Bourne, E. G. (1896). Leopold Von Ranke. *The Sewanee Review*, 4(4), 385–401. <http://www.jstor.org/stable/27527902>
- Briggs, A. (2004). History and the Social Sciences. In W. Rüegg, (Eds.), *A history of the university in Europe: universities in the nineteenth and early*

- twentieth centuries 1800–1945 (pp. 459-491). Cambridge: Cambridge University Press.
- Bryant, C. (1985). *Positivism in social theory and research*. Houndmills: Macmillan. [DOI 10.1007/978-1-349-17759-2](https://doi.org/10.1007/978-1-349-17759-2)
  - Clark, E. (2004). *History, theory, text: historians and the linguistic turn*. Cambridge, Massachusetts, and London: Harvard University Press.
  - Foucault, M. (1980). *Power knowledge: selected interviews and other writings 1972-1977*. C. Gordon, (Eds.), New York: Pantheon Books.
  - Furet, F. (1982). *In the Workshop of History* (J. Mandelbaum, Trans). Chicago: The University of Chicago Press.
  - Gouldner, A. W. (1962). *Anti-Minotaur: The Myth of a Value-Free Sociology*. *Social Problems*, 9(3), 199–213. <https://doi.org/10.2307/799230>
  - Grafton, A. (1999). *The footnote: A curious history*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
  - Iggers, G., Moltke, K. (1973). Introduction. In G. Iggers., K. Moltke. *The Theory and Practice of History*. In G. Iggers., K. Moltke (Eds.), (pp. xv- lxxi). Indianapolis, New York: The Bobbs-Merrill.
  - Iggers, G. (2011). *The Intellectual Foundations of Nineteenth-Century ‘Scientific’ History: The German Model*. In S. Macintyre et al. (Eds.), *The Oxford History of Historical Writing: 1800-1945* (pp. 41-58). Oxford, New work: Oxford University Press.
  - Johnson, P. (2013). *Collingwood’s The Idea of History: A Reader’s Guide*. London: Bloomsbury.
  - Kinzel, K. (2020). *Method and meaning: Ranke and Droysen on the historian's disciplinary ethos*, *History and Theory*, 59 (1), 22-41. <https://doi.org/10.1111/hith.12144>
  - Krieger, L. (1977). *Ranke: The Meaning of History*. Chicago: University of Chicago Press.

- Lemon, M. C. (2002). *The Discipline of History and the History of Thought*. London: Routledge.
- Lorenz, C. (2009). Scientific historiography, In A. Tucker (Eds.), *A Companion to the Philosophy of History and Historiography* (pp. 393-403). West Sussex: Blackwell.
- Newell, R. (2015). *Objectivity, Empiricism and Truth* (2<sup>nd</sup> ed.). London, New York: Routledge.
- Novick, P. (2005). *That noble dream: The objectivity question and the American historical profession* (22<sup>nd</sup> ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
- Ranke, L. (1824). *Zur Kritik neuerer Geschichtschreiber*. Leipzig: Berlin.
- Ranke, L. (1843). *The Ottomans and the Spanish empires: in the seventeenth centuries* (W. Kelly, Trans). London: Whittaker and co., Ave Maria Line.
- Ranke, L. (1849). *Memories of House of the Brandenburg, and History of Prussia: during the seventeenth and eighteenth centuries* (Sir Alex & L, Gordon, Trans.). London: John Murry.
- Ranke, L. (1875). *A history of England: principally in the seventeenth century*. Oxford: Clarendon Press.
- Ranke, L. (1905). *History of Reformation in Germany*. (S. Austin, Trans.). London: George Routledge & Sons. (Original work published 1844).
- Ranke, L. (1913). *History of the Popes: during the last four centuries*. London: Bell and Sons. (Original work published 1834).
- Ranke, L. (1915). *History of the Latin and Teutonic Nation 1494 to 1514*. (G. Dennis, Trans) London: Bell & Sons. (Original work published 1887).
- Ranke, L. (1973). *On the charter of historical science*. In G. Iggers., K, Moltke (Eds.), *The Theory and Practice of History* (pp. 33-46).



Indianapolis, New York: The Bobbs-Merrill. (Original work published 1830s).

- Rorty, R. (1992). *Metaphilosophical Difficulties of Linguistic Philosophy*. In R. Rorty (Eds.), *The Linguistic Turn: Essays in Philosophical Method* (pp. 1-39). Chicago: University of Chicago Press.
- Said, E. (1979). *Orientalism*. New York: Vintage Books.
- Sheppard, B. (2012). *The craft of history and the study of the New Testament*. Atlanta: Society of Biblical Literature.
- Simiand, F. (1903). *Méthode historique et science sociale*. *Revue de synthèse historique* 6, 1-23.
- Su, S. (2012). *Modern Nationalism and The Making of a Professional Historian: The Life and Work of Leopold Von Ranke*. Unpublished PhD thesis, Brown University.
- Weber, M. (1949). *On the methodology of the social sciences*. In E. Shils & H. Finch, (Eds.), *New York: Free Press*. (Original work published 1904).
- White, H. (1973). *Interpretation in History*. *New Literary History*, 4(2), 281-314. <https://doi.org/10.2307/468478>
- White, H. (1975). *Metahistory: the historical imagination in nineteenth – Century Europe*. Baltimore, London: Johns Hopkins University Press.
- White, H. (1987). *The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation*. Baltimore, London: Jhon Hopkins University Press,.
- Hayden White (2000) *An Old Question Raised Again: Is Historiography Art or Science?* (Response to Iggers), *Rethinking History* 4(3), pp. 391-406, [DOI: 10.1080/136425200456958a](https://doi.org/10.1080/136425200456958a)

میژوونووسی ئەلمانی لیۆپۆلد فون رانکه و گه‌ران به‌دوای بابەتی  
له نووسینه‌وه‌ی میژوودا:

## کیشە‌ی تیۆری و پراکتیک

پوخته:

میژوونووسی ئەلمانی لیۆپۆلد فون رانکه (۱۷۹۵-۱۸۸۶) به پیشه‌نگی  
میژوونووسان له سەده‌ی نۆزده‌هەمدا هه‌ژمار ده‌کریت. له سایه‌ی ریپازی  
ره‌خنه‌یی و لیکۆلینه‌وه‌کانیدا که به خالیکی جیاکه‌ره‌وه له بواری نووسینی  
میژوو له سەرده‌می نوێ دادەنریت. رانکه رۆلیکی گرینگی گێرا له  
گواستنه‌وه‌ی نووسینی میژوو وه‌ک به‌شیک له فەلسەفه و ئەده‌ب یان  
خولیا و حەزی که‌سی بۆ رابردوو بۆ لقیکی زانستی ئەکادیمی سەربه‌خۆ.  
رانکه هه‌ولیدا بیسه‌لمینیت که میژوو له لقه‌کانی تری زانست که‌متر نییه.

به برۆای رانکه ئەگەر میژوونووس ریپازیکی زانستی بیلایه‌ن  
په‌یره‌و بکات، ئەوا میژوونووس ده‌توانیت رووداوه میژووییه‌کان  
به‌شیوه‌یه‌کی بابەتیانه‌ی (Objective) ته‌واو و دوور له لایه‌نگیری  
(Subjective) بنیات بنیته‌وه، بۆ به‌دییه‌نانی ئەم ئامانجه‌ زانستیه‌ له  
وه‌رگرتنی زانیاری میژوویی له لایه‌ن میژوونووسان، رانکه ئەو  
مه‌رجانه‌ی داناون، پشت به سەرچاوه‌ ره‌سه‌نه‌کان بیه‌ستن، ریپازی  
میژووی تاقیکاری (ئەزمونی) (Empirical) رشت په‌یره‌و بکریت،  
هه‌روه‌ها به شیوه‌یه‌کی ره‌خنه‌گرانه‌ خویندنه‌وه‌ بۆ  
سەرچاوه‌ میژووییه‌کانیان بکریت. ئەگەر میژوونووس، ئەم خالانه‌ی به  
ته‌واوی په‌یره‌و کرد، ئەوا ده‌کریت وینه‌یه‌کی راست و بیلایه‌ن سه‌باره‌ت  
به رووداوه‌ میژووییه‌کان پیشکه‌ش بکات. ئەم ریپازه‌ی رانکه هه‌رچه‌ند  
تاكو ئەم‌رۆش کاریگه‌ری زۆری له نووسینی میژوو هه‌یه، به‌لام له  
هه‌مان کاتدا مشتوم‌ری زۆری له‌سه‌ره.

ئەم توپۇزىنەۋە جەخت لە ۋە دەكات كەۋا پېشكەش كىردنى ۋېنەيەكى راست و بېلايەن سەبارەت بە ۋوداۋە مېژوۋىيەكان ئەستەمە ئەگەر مەھال نەبېت. مېژوۋونوسان زادەى بارودۇخىكى: كۆمەلايەتى، ئابوورى، و سىياسى سەردەمى خۇيانن كە ناتوانن لىنى دەرباز بن. بە واتايەكى تر مېژوۋوناسان ۋەك ھەر مرقۇنك ھىچ دەرفەتكيان نىيە بۇ ئەۋەى لە دەرهۋەى ئەۋ پاشخانە مرقۇيىەى خۇيانەۋە بتوانن بە شىۋەيەكى بى لايەنانە سەيرى ۋوداۋە مېژوۋىيەكان بكن. مېژوۋوناسان ناتوانن لە دەرهۋەى ئەۋ كۆمەلگايەى تىيدا گەرە، و پەرۋەردە بوون، بەشكىن لىنى، و بەبەردەۋامى كارىگەرى لەسەر جىهان بىنىى ئەۋان دەبىنى، ۋە ۋېنەيەكى بېلايەن سەبارەت بە ۋوداۋە مېژوۋىيەكان بخەنە ۋو. بۇيە دەكرى بوترىت باشتىن مېژوۋونوس ئەۋەيە كە بە ئاگايىيەۋە باس لە لايەنگرى خۇى دەكات، نەۋەكو بانگەشەى بېلايەنى بكات بە ئاگايىيەۋە بىت يان بى ئاگا.

ئەم توپۇزىنەۋە ئەۋە دەردەخات كە مېژوۋونوس ناتوانىت بېلايەن بىت تەنانەت رانكەش كە بنەماكانى ئەم رېبازەى داناۋە نەيتوانىۋە مېژوۋىيەكى بېلايەنانە بنووسى يان تىۋوانىنەكانى نەكەۋىتە ژىر كارىگەرىيەكانى بارودۇخى كۆمەلايەتى، ئابوورى، و سىياسى تەنانەت فەلسەفى و ئايدىلولوژىيەى سەردەمى خۇشىدا.

ۋشەكليلەكان: لىۋپۇلد قۇن رانكە، نووسىنەۋى بابەتىانە لە مېژوۋ، نووسىنەۋەى مېژوۋ لە ئەلمانىا، مېژوۋونوسى لە ۋوژئاۋا

## **Leopold von Ranke and the Search for Objectivity in Historical Writings: Between Theory, and Practice**

### **Abstract**

Leopold von Ranke was a leading German historian of the 19th century. His method and seminars had a great impact on world historiography. His main aim was to demonstrate that history, similar to any other branch of science, can, and should, achieve an objective knowledge about the past, free from subjectivity. To achieve this, historians must follow rigid empirical methods based on original sources, critically review that source, and subsequently provide an impartial representation of the whole.

This article argues that objective knowledge of the past is unachievable. Historians are products of their socio-economic and political context that cannot be escaped from. In other words, historians, as human beings, have no standpoint from outside of their human situation to look at the historical events naturally. Historians cannot help being part of the society that they grow up in which always has an impact on their worldview. Thus, the best historian can achieve regarding impartiality is to be aware of their own biases instead of claiming objectivity. This article shows that even Ranke, who attempted to employ a rigorous scientific method to produce an impartial view of past events, himself, could not achieve this aim.

**Keywords:** Leopold von Ranke, Objectivity in historiography, German Historiography, Western Historiography.